

المويزري: استجواب رئيس الحكومة و3 وزراء خلال 30 يوماً إذا لم تلتزم الحكومة بواجباتها تجاه الاستحقاقات الشعبية



شعيب المويزري

احترام الدستور ووقف العمل بالوثيقة الاقتصادية والوقف الفوري لزيادات البنزين والكهرباء والماء أهم الاستحقاقات

ضرورة حل مشكلة البنود ورفع القيود الأمنية ووقف المضايقات الحكومية التي يتعرض لها المواطنون ومستحقو المساعدات الاجتماعية.

وقال المويزري إن الدستور لم يحصن أي منصب حكومي ضد المساءلة، مشيرا إلى أن استجوابات سمو رئيس مجلس الوزراء و3 وزراء ستكون جاهزة في هذا الموعد إذا لم تلتزم الحكومة بتلك الاستحقاقات.

وأوضح المويزري في تصريح في مجلس الأمة أن تلك المطالب تشمل احترام نصوص الدستور ووقف العمل بالوثيقة الاقتصادية وطرحها لاستفتاء شعبي والوقف الفوري لزيادات البنزين والكهرباء والماء وكذلك سياسة خصخصة مؤسسات الدولة.

وأضاف المويزري أن من تلك المطالب حل مشكلة البنود ورفع القيود الأمنية ووقف المضايقات الحكومية التي يتعرض لها المواطنون ومستحقو المساعدات الاجتماعية.

وقال المويزري إن الدستور لم يحصن أي منصب حكومي ضد المساءلة، مشيرا إلى أن استجوابات سمو رئيس مجلس الوزراء و3 وزراء ستكون جاهزة في هذا الموعد إذا لم تلتزم الحكومة بتلك الاستحقاقات.

وأوضح المويزري في تصريح في مجلس الأمة أن تلك المطالب تشمل احترام نصوص الدستور ووقف العمل بالوثيقة الاقتصادية وطرحها لاستفتاء شعبي والوقف الفوري لزيادات البنزين والكهرباء والماء وكذلك سياسة خصخصة مؤسسات الدولة.

وأضاف المويزري أن من تلك المطالب حل مشكلة البنود ورفع القيود الأمنية ووقف المضايقات الحكومية التي يتعرض لها المواطنون ومستحقو المساعدات الاجتماعية.

وقال المويزري إن الدستور لم يحصن أي منصب حكومي ضد المساءلة، مشيرا إلى أن استجوابات سمو رئيس مجلس الوزراء و3 وزراء ستكون جاهزة في هذا الموعد إذا لم تلتزم الحكومة بتلك الاستحقاقات.

وأوضح المويزري في تصريح في مجلس الأمة أن تلك المطالب تشمل احترام نصوص الدستور ووقف العمل بالوثيقة الاقتصادية وطرحها لاستفتاء شعبي والوقف الفوري لزيادات البنزين والكهرباء والماء وكذلك سياسة خصخصة مؤسسات الدولة.

وأضاف المويزري أن من تلك المطالب حل مشكلة البنود ورفع القيود الأمنية ووقف المضايقات الحكومية التي يتعرض لها المواطنون ومستحقو المساعدات الاجتماعية.

وقال المويزري إن الدستور لم يحصن أي منصب حكومي ضد المساءلة، مشيرا إلى أن استجوابات سمو رئيس مجلس الوزراء و3 وزراء ستكون جاهزة في هذا الموعد إذا لم تلتزم الحكومة بتلك الاستحقاقات.

وأوضح المويزري في تصريح في مجلس الأمة أن تلك المطالب تشمل احترام نصوص الدستور ووقف العمل بالوثيقة الاقتصادية وطرحها لاستفتاء شعبي والوقف الفوري لزيادات البنزين والكهرباء والماء وكذلك سياسة خصخصة مؤسسات الدولة.

وأضاف المويزري أن من تلك المطالب حل مشكلة البنود ورفع القيود الأمنية ووقف المضايقات الحكومية التي يتعرض لها المواطنون ومستحقو المساعدات الاجتماعية.

بلغ أعلى مستوياته، فاصبحت الكويت تحتل المركز الأول في مؤشر مدركات الفساد خليجيا، وفي المرتبة 75 عالميا. وهذه المراكز المتأخرة في مؤشرات مدركات الفساد تدل على أن السبب يكمن في سلوكيات وتصرفات بعض من السلطة التنفيذية، مما انعكس سلبا على الأوضاع العامة في الدولة ففقدت مستويات الرعاية الصحية والتعليمية والتنموية، وهذا التدني جاء بالرغم من تخصيص ميزانيات ضخمة جدا لهذه الجهات الحكومية، والتي تجاوزت الـ 200 مليار دينار خلال العشرين سنة الماضية، وقد كانت للتعليم والرعاية الصحية حصة كبيرة من هذه الميزانيات تجاوزت نسبة الـ 20٪ منها خلال العقدين الماضيين.

وقال إن ضخامة دخل الدولة من النفط والاستثمارات والمداخل الأخرى وضخامة الاحتياطي العام للدولة في ظل انعدام ضمير البعض وغياب المحاسبة جعلهم يخطون للسيطرة على ثروات الدولة ومقدراتها بمشاركة مجموعة من المتفادين، وراووا ولتحقيق هدفهم هذا خططوا لإقرار بعض القوانين وأصدروا بعض القرارات خلال السنوات الماضية لتفويتها لصالح الشركات والمؤسسات على ذلك السيطرة على إدارة الدولة والتحكم بمفاصلها من خلال التعيينات الجارية استنادا لشركائهم والمحسوبين عليهم من أجل الهيمنة على القرار، ومن ثم التحكم بثروات البلد ومقدراته وإقصاء كل من يعارض مخططاتهم أو يحاول عرقلة تنفيذها أو كشفها، وتتأسوا قول الحق سبحانه وتعالى في محكم تنزيله: (وإذا رأينا أن نهلك قرية أمرنا مترفين فسفكوا فيها حتى عليها القول فدمرناها تدميرا.. الإسراء: 16).

وهم بأفعالهم هذه لم يحترموا الدولة ولا الشعب ولا الدستور، ولتحقيق أهدافهم استخدموا وسائل عدة لإلهاء الشعب وأشغاله عن معرفة حقيقة ما يجري ومن هذه الوسائل:

الأزمة الإسكانية

وقد أهملت السلطة التنفيذية عمدا إنجاز مشروع المدينة الجامعية، وتجاهلت التأخير فيه ولم تقم بحاسبة أي من مسؤولي المقصرين في أداء واجباتهم ولم تتخذ أي إجراء ضد أي من الشركات التي ارتكبت المخالفات في هذا المشروع، علما بأن مشروع مدينة صباح الصباح السالم الجامعية الذي تم تأخير طرحه وتنفيذه أكثر من 30 سنة قد بدأ العمل فيه منذ أكثر من 10 سنوات وبكلفة تقديرية بلغت 500 مليون دينار، ولكن بقدرة قادر ارتفعت كلفته الإنشائية إلى ما يزيد على 3 مليارات و250 مليون دينار وحتى هذا اليوم لم يتم الانتهاء من المشروع!

وكل ذلك يهدف إلى تنقيع بعض الشركات وبعض ملاك الجامعات الخاصة، وعلى أثر ذلك ستقوم السلطة التنفيذية بالتخلي تدريجيا عن واجباتها والتنازل عن ثروات ومقدرات البلد كالأراضي والبنية التحتية والفوقية والأجهزة والمعدات التي كلفت الدولة مليارات الدنانير، وهذا التنازل سيتم من خلال ما سموه بالخصخصة وهي بذلك خالفت نصوص المواد 211/17/13/9/8 من الدستور.

الرعاية الصحية

بالرغم من صرف مليارات الدنانير على الرعاية الصحية إلا أن مستواها قد تدنى ولم يتطور، حيث مازال الكثير من المرضى لا يجدون سريرا في المستشفيات، والمواعيد الخاصة بالفحوصات والإشعة تصل في بعض الأحيان إلى فترات طويلة مما تسبب في أذى جسدي ونفسي للمرضى، ناهيك عن تكرار التشخيص الخاطئ.

وبالرغم من ضخامة ميزانيات المخصصة للرعاية الصحية، وتوافر الأجهزة والمعدات والخبرات للكوادر الوطنية والأجنبية، إلا أن الرعاية الصحية لم تتطور لأن السلطة أهملت الرقابة والتطوير والتدريب، والتفتت إلى المناقصات والتعيينات والترقيات ذات الطابع التنقيعي وإقصاء الكفاءات ذات الخبرة العالية، ما أدى إلى الإضرار بالخدمات الصحية وسعيتها وخلق حالة من عدم الثقة بالمؤسسة الصحية، وتسرب الكثير من الكفاءات الكويتية والأجنبية إلى القطاع الخاص أو إلى الخارج، وقد تهاوتت السلطة متعمدة بآداء

واجبها تجاه المتسبين في تدني مستوى الرعاية الصحية، فلم تحاسب الشركات التي تأخرت في إنجاز المشاريع المتعلقة في الرعاية الصحية، ومثال على ذلك مشروع مستشفى جابر الأحمد الذي لم يتم تسليمه حتى الآن بالرغم من مرور أكثر من عشر سنوات على بدء تنفيذه، وبالرغم من ضخامة كلفته المالية وكثرة أزمه التخيرية.

وتصنعت السلطة اهتمامها بالرعاية الصحية فتعاقدت بكلفة عالية جدا ومبالغ فيها لإنشاء بعض المستشفيات وتوفير الهيئة التمريضية عبر الوسطاء وتعاقدت شراء أجهزة ومعدات وأدوية.

وبالرغم من تحمل الدولة لكل هذه المليارات من الدنانير لأجل توفير الرعاية الصحية إلا أن مستواها لم يتطور لتعتمد بعض من في السلطة تدني مستوى الرعاية الصحية لتنفيذ مخطط تخلصي السلطة التدريجي عن واجباتها لتحويل مقدرات الدولة وثرواتها كالأراضي الخاصة بالرعاية الصحية والبنية التحتية والأجهزة والمعدات إلى مجموعة من الإقطاعيين وهي بذلك خالفت المواد 211/17/15/11 من الدستور.

نشل الشعب بالبحث عن مصدر للعيش الكريم

كانت وما زالت السلطة التنفيذية تعمد تعطيل حصول المواطنين والمواطنات على حقوقهم في الحصول على وظيفة تستر حالهم وتلم شملهم وتؤمن مستقبلهم، فمقرلت حصولهم على هذا الحق وضعت الألاف منهم على قوائم الانتظار بشكل واسع، بل إن بعض القيادات في تلك الجهات تجاوزت حدود المنطق في الإقصاء المتعمد للأخرين في ظل سكوت مطبق من أعضاء السلطة التنفيذية في هذه الجهات، ناهيك عن التجاوزات المالية في عقود والمناقصات الصفقات لهذه الجهات وهي بذلك خالفت نصوص المواد 216/17/8/7 من الدستور.

العيب والهدر في الأموال العامة

تراخت السلطة التنفيذية رئيسا وأعضاء عن حماية المال العام، والدلائل كثيرة وظاهرة للعلم ومنها على سبيل المثال لا الحصر «الداو - شل - صفقات التسليح - خسائر الهيئة العامة للاستثمار - خسائر التأمينات - المبالغ في تكاليف العقود والمشاريع الحكومية»، ومثال على ذلك مدينة صباح السالم الجامعية والمطار الجديد ومستشفى جابر وستاد جابر ومشاريع الطرق والمستشفيات والعلاج الصحية والتجاوزات المالية للمكاتب الصحية والأراضي الصناعية والزراعية ومصاريف ديوان سمو رئيس مجلس الوزراء والكثير من التجاوزات الأخرى.

وتراخت السلطة في تطبيق الغرامات على العقود والمشاريع التي تأخر تسليمها ولم تقم بحاسبة المتسبين في كل ذلك وهي بذلك خالفت نص المادة 17 من الدستور، كما تراخت في تطبيق القانون رقم السنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة.

فقع إرادة الشعب

قامت السلطة التنفيذية وأعضاؤها بقمع إرادة الشعب وذلك بتعمدها ارتكاب الأخطاء الإجرائية وتكرارها مما أدى إلى إبطال مجالس أمة منتخبة عدة وهي بذلك لم تحترم الإرادة الشعبية متعمدة بذلك مخالفة المادة 6 من الدستور. ويعيدا في هذا الوقت عن الدخول بتفاصيل تراخي السلطة التنفيذية واستمرار إهمالها في أداء واجباتها الدستورية تجاه الوطن والشعب وفق نهج مرسوم ومبرمج لأجل التخلي التدريجي عن واجباتها والتنازل عن حماية حقوق المواطنين والمواطنات من قبل الشركات المحلية والأجنبية المتعاقدة مع السلطة، ولم تحاول السلطة حماية حقوق الموظفين الكويتيين، ومثال على ذلك الشركات المحلية والأجنبية المتعاقدة مع الشركات والمؤسسات الحكومية وهي بذلك خالفت نصوص المواد 41/26/22/20/9/8 من الدستور.

الفروض

تراخت السلطة التنفيذية وقامت بتعطيل حصول المواطنين والمواطنات على حقوقهم في الحصول على وظيفة تستر حالهم وتؤمن مستقبلهم، فمقرلت حصولهم على هذا الحق وضعت الألاف منهم على قوائم الانتظار بشكل واسع، بل إن بعض القيادات في تلك الجهات تجاوزت حدود المنطق في الإقصاء المتعمد للأخرين في ظل سكوت مطبق من أعضاء السلطة التنفيذية في هذه الجهات، ناهيك عن التجاوزات المالية في عقود والمناقصات الصفقات لهذه الجهات وهي بذلك خالفت نصوص المواد 216/17/8/7 من الدستور.

العيب والهدر في الأموال العامة

تراخت السلطة التنفيذية وقامت بتعطيل حصول المواطنين والمواطنات على حقوقهم في الحصول على وظيفة تستر حالهم وتؤمن مستقبلهم، فمقرلت حصولهم على هذا الحق وضعت الألاف منهم على قوائم الانتظار بشكل واسع، بل إن بعض القيادات في تلك الجهات تجاوزت حدود المنطق في الإقصاء المتعمد للأخرين في ظل سكوت مطبق من أعضاء السلطة التنفيذية في هذه الجهات، ناهيك عن التجاوزات المالية في عقود والمناقصات الصفقات لهذه الجهات وهي بذلك خالفت نصوص المواد 216/17/8/7 من الدستور.

العيب والهدر في الأموال العامة

تراخت السلطة التنفيذية وقامت بتعطيل حصول المواطنين والمواطنات على حقوقهم في الحصول على وظيفة تستر حالهم وتؤمن مستقبلهم، فمقرلت حصولهم على هذا الحق وضعت الألاف منهم على قوائم الانتظار بشكل واسع، بل إن بعض القيادات في تلك الجهات تجاوزت حدود المنطق في الإقصاء المتعمد للأخرين في ظل سكوت مطبق من أعضاء السلطة التنفيذية في هذه الجهات، ناهيك عن التجاوزات المالية في عقود والمناقصات الصفقات لهذه الجهات وهي بذلك خالفت نصوص المواد 216/17/8/7 من الدستور.

العيب والهدر في الأموال العامة

تراخت السلطة التنفيذية وقامت بتعطيل حصول المواطنين والمواطنات على حقوقهم في الحصول على وظيفة تستر حالهم وتؤمن مستقبلهم، فمقرلت حصولهم على هذا الحق وضعت الألاف منهم على قوائم الانتظار بشكل واسع، بل إن بعض القيادات في تلك الجهات تجاوزت حدود المنطق في الإقصاء المتعمد للأخرين في ظل سكوت مطبق من أعضاء السلطة التنفيذية في هذه الجهات، ناهيك عن التجاوزات المالية في عقود والمناقصات الصفقات لهذه الجهات وهي بذلك خالفت نصوص المواد 216/17/8/7 من الدستور.

العيب والهدر في الأموال العامة

تراخت السلطة التنفيذية وقامت بتعطيل حصول المواطنين والمواطنات على حقوقهم في الحصول على وظيفة تستر حالهم وتؤمن مستقبلهم، فمقرلت حصولهم على هذا الحق وضعت الألاف منهم على قوائم الانتظار بشكل واسع، بل إن بعض القيادات في تلك الجهات تجاوزت حدود المنطق في الإقصاء المتعمد للأخرين في ظل سكوت مطبق من أعضاء السلطة التنفيذية في هذه الجهات، ناهيك عن التجاوزات المالية في عقود والمناقصات الصفقات لهذه الجهات وهي بذلك خالفت نصوص المواد 216/17/8/7 من الدستور.

العيب والهدر في الأموال العامة

التدريجي المبرمج عن مقدرات وثروات البلد تحت ما سموه الخصخصة والتي سيتم من خلالها تسليم أصول الدولة كالأراضي والبنية التحتية والفوقية والأجهزة والمعدات التي كلفت الدولة المليارات إلى مجموعة من الأشخاص الشركاء في المخطط والغاية، وبذلك تصبح الكويت وأهلها تحت رحمة مجموعة من الإقطاعيين والمتفادين وعلى سبيل المثال لا الحصر ما سيتم تسليمه تحت مسمى كذبة الخصخصة مثل المصافي والمنشآت والخدمات النفطية والكهرباء والماء والخطوط الجوية الكويتية والاتصالات والنقل العام ومطاحن الدقيق وجزء من أعمال المؤسسة الأمنية والمساهمات التي تمتلكها الدولة في البنوك والشركات والسيطرة على مشاريع الطرق، وجار إنشاء هيئة (أملاك الدولة) ويعني ذلك التنازل عن أراضي الدولة وأملاتها، والجزء الأكبر من هذا المخطط يتم تنفيذه عبر عدة هيئات ومنها هيئة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

تبني السلطة للوثيقة الاقتصادية

الظاهر والواجب في هذه الوثيقة هو الإصلاح والتنمية وفقا لما تقتضيه المصلحة العامة، لكن الحقيقة غير ذلك تماما، فقد بدأت السلطة بالتخلي عن مسؤولياتها التي نص عليها الدستور تجاه الوطن والشعب، وبدأت بالتمهيد لبيع مقدرات وثروات البلد، ومن أجل ذلك تبنت السلطة الوثيقة الاقتصادية التي هي إحدى الوسائل لتحقيق أهدافها على الرغم من علمها وعلم الجميع انه لا يمكن أن يكون هناك إصلاح ولا تنمية في ظل انتشار الفساد وغياب المحاسبة لمن تسبب في ظهور الفساد وانتشاره، وإذا كانت السلطة التنفيذية صادقة لتفديا أو لا في القضاء على الفساد وتحاسب من تسبب فيه ومن ثم تفكر في التنمية والإصلاح.

إهلاء وإسفال المواطنين

بذلت السلطة كل ما تستطيع لإشغال الشعب عما يجري، وذلك بالتنصيص عليه وجرمانه من حقوقه حتى وصلت ضماحياتهم إلى جميع فئات المجتمع، حيث إن المعاقين ومستحقو المساعدات الاجتماعية والإعانات لم يسلموا من مضايقات بعض المسؤولين في الجهات الحكومية.

تعتمد السلطة تعطيل وعرقلة حل مشكلة البنود من أن السلطة تعرف تماما من هم المستحقون ومن هم غير ذلك، والهدف من هذا التعمد هو جعل هذه المشكلة ظاهرة تهدد الدولة وتؤرق المجتمع الكويتي.

السيطرة على الإعلام

السيطرة على بعض أدوات الإعلام والمحاكمة للبعض الآخر من هذه الأدوات لمنع الرأي الآخر، واستخدام الماجورين من (الشبيحة) والمؤيدين والمستفيدين لقلب الحقائق وتشويه سمعة أصحاب الرأي الآخر، وتاجيح الرأي العام ضد كل من يعارض السلطة.

استخدام المال العام

استخدمت السلطة المال العام لتفيع البعض عبر ضخ السبولة أو المحافظ وبيع بعض الأصول العقارية للدولة، وهذا وغيره من أجل تنقيع مجموعات معينة ومحددة من المتفادين والمحسوبين على السلطة وغيرها من وسائل الاستخدامات للمال العام لبلوغ أغاباتها وأهدافها.

لقد تجاوزت أساليبها التنفيذية برئيسها وبعض أعضائها حدود المنطق والعقل وأهملت واجباتها تجاه الوطن والشعب، فلا هي حافظت على مقدرات وثروات البلد، ولا هي حاربت الفساد ولا هي حاسبت المفسدين والفاستدين ولا هي حققت التنمية ولا هي أعطت الشعب حقوقه ولا هي حاسبت الأصعدة كافة مقارنة على الأقل بدول مجلس التعاون الخليجي، فبعض من في السلطة التنفيذية كان ولايزال يعتقد أن الكويت عزبة وملكية خاصة لمجموعة من الأشخاص والعائلات، ولذلك تخطت السلطة لتحويل ثروات الدولة ومقدراتها إلى أفرادها وشركائهم، لتجعل من الشعب فئتين أغنياء وفقراء.

ومن في السلطة عن واجباته تجاه الوطن الذي صنعهم وجعل لهم

شأننا فخذلوه، وشعبا صنع لهم مجدا وجاها فأهانوه. وانطلاقا من واجباتي الشرعية والوطنية والأخلاقية فإنني أعلن أنني سأقوم باستجواب ثلاثة وزراء وسمو رئيس مجلس الوزراء كل وفق مسؤولياته إن لم تقم السلطة التنفيذية خلال 30 يوما من تاريخ هذا اليوم الأحد الموافق 2017/3/12 بتنفيذ الاستحقاقات التالية:

- احترام نصوص المواد 6 و17 و30 و33 و34 و36 من الدستور وجميع نصوص الدستور.
- وقف العمل الفوري بالوثيقة الاقتصادية ووقف جميع آثارها، وإعادة هذه الوثيقة إلى مجلس الأمة عرضها وطرحها على الشعب الكويتي في استفتاء عام رسمي ويكون استفتاء موثقا ونحست رقابة جهات موثوقة ومعتمدة ومقبولة، ويتم طرح هذا الاستفتاء على عموم الشعب الكويتي ليصوت عليه كل من بلغ من الحادية والعشرين عاما.
- الوقف الفوري لقرار زيادة أسعار البنزين وقانون زيادة أسعار الكهرباء والماء.
- الوقف الفوري لخصخصة المنشآت والمرافق والخدمات النفطية ووقف خصخصة الخطوط الجوية الكويتية والجمعيات التعاونية وجميع الجهات الأخرى التي تحتل الخطوط المبرمج للاستيلاء عليها عبر كذبة ما أسماه البعض «الوقف الفوري للهدر والعيب في أموال الدولة ومقدراتها ومحاسبة كل من تسبب بالإضرار بالمال العام.
- عدم التصرف بملكيات ومساهمات الدولة في جميع الجهات.
- التوظيف الفوري لجميع الكويتيين والكويتيات المسجلين في قوائم انتظار ديوان الخدمة المدنية.
- إعادة جميع الكويتيين والكويتيات الذين تم فصلهم أو إنهاء عقودهم في الخطوط الجوية الكويتية والشركات والمؤسسات النفطية وتوابعها والإشغال المحلية والأجنبية المتعاقدة مع الحكومة ما لم يكن الفصل قد تم بناء على حكم قضائي.
- البدء الفوري في الطرح العلني والشفاف المناقصات المشاريع الإسكانية المتكاملة بمشاركة الشركات المحلية والخليجية والعالية على أن يتم الحل الفعلي لهذه الأزمة خلال مدة أقصاها 3 سنوات من هذا اليوم.
- البدء في حل مشكلة البنود وتحقيق العدالة ورفع الظلم عن المستحقين.
- وقف القيود الأمنية ورفعها عن كل من عارض سلوكيات وقرارات السلطة التنفيذية سلميا وكذلك عن ذويهم، حيث قال تعالى: (ولا تزر وازرة وزر أخرى) ووفقا لنصوص المادتين 30 و33 من الدستور.
- وقف إيذاء المعاقين ومستحقو المساعدات الاجتماعية والإعانات والتسهيل الفوري لجميع احتياجاتهم.

وهنا نذكر بقوله تعالى في محكم تنزيله: (ياأيها الناس اتقوا ربكم وأخشا يوما لا يجزي والد عن ولده ولا مولود هو جاز عن والده شيئا إن وعد الله حق فلا تغرنكم الحياة الدنيا ولا يغرنكم بالله الغرور - لقمان: 33).

وختاماً، فإن كل ما ذكرته سابقاً ليس أمنيات ولا طلبات وإنما حقوق أصيلة لوطن وشعب قامت السلطة التنفيذية بانتهاكها بشكل مباشر أو غير مباشر.

وإذا كانت السلطة التنفيذية برئيسها وأعضائها صادقين في معالجة المشاكل التي تسببت بخلقها هي وبعض كبار موظفيها، فإن الأمر لا يحتاج إلا لقرارات يمس اتخاذها في جلسة واحدة يلتمس الوزراء لإصلاح السلطة من أضرار أصابت الوطن وشعبه، ومقدراته والشعب وحقوقه، ولا مبرر لرئيس السلطة ولا أعضائها تأخير معالجة الخلل الذي أصاب الدولة وأضر بها وبالشعب، ومن غير المقبول أبداً تقديم أي تعهدات من السلطة التنفيذية، والشئ الوحيد المتفق هو التحرك العملي والفوري والتمزام السلطة بواجباتها، وإن لم تقم بذلك أو تأخرت به سأقوم باستجواب حفي الذي فسده الدستور وفقاً لنص المادة 100 من الدستور فور انتهاء هذه المهلة.



إعلان تذكيري

لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية لسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

يتشرف مجلس ادارة شركة المدار للتمويل والاستثمار ج.م.ك (عامه) بدعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية المزمع عقدها بمشيئة الله تعالى في تمام الساعة الحادية عشرة صباحا يوم الاثنين ٢٠ مارس ٢٠١٧ الموافق ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٨هـ وذلك في مجمع الوزارات - مبنى وزارة التجارة والصناعة - دور ٣ - ساحة ٨، بجانب وزارة الشؤون وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

- 1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ والمصادقة عليه.
- ٢- تلاوة الجزاءات المالية وغير مالية التي تم توقيعها على الشركة من قبل الجهات الرقابية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ (ان وجد).
- ٣- سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.
- ٤- سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ والمصادقة عليه.
- ٥- سماع تقرير التزام الشركة بحوكمة الشركات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.
- ٦- مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ والمصادقة عليها.
- ٧- اعتماد توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.
- ٨- اعتماد توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع مكافآت للسادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.
- ٩- الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.
- ١٠- إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.
- ١١- تعيين أو إعادة تعيين هيئة رقابة شرعية لسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وتحويل مجلس الإدارة بتحديد تعاميمهم.
- ١٢- تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال لسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وتحويل مجلس الإدارة بتحديد تعاميمهم.

لذا فعلى مساهمي الشركة الراغبين في حضور الجمعية العادية في الموعد سالف البيان، مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة للكانن مقرها في برج أحمد بالنور الخامس - شارع الخليج العربي (شرق) - بدالة : ٢٢٤٥٣٢ وذلك لاستلام استمارات التوكيل ويطاقع الحضور خلال ساعات الدوام الرسمي.

والله الموفق
مجلس الإدارة